البوليساريو تؤكد بأن الزيارة لا يجب أن تكون هدفا بحد ذاتها

دي ميستورا في العيون المحتلة على وقع قمع مغربي واسع للصحراويين

يتواجد المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا منذ الاثنين بالعيون عاصمة الصحراء الغربية المحتلة، في أول زيارة له منذ تعيينه في هذا المنصب قبل حوالي عامين، في إطار سعيه لدفع العملية السياسية وكسر الجمود الذي تعرفه القضية الصحراوية، وتزامن وصول المبعوث الأممي مع حملة قمع من طرف قوات الأمن المغربية ضد النشطاء الصحراويين الذين خرجوا في وقفات سلمية للمطالبة بحق الصحراويين بتقرير المصير والاستقلال.

ص.ح.م

رضا شنوف / الوكالات

● أعلنت الأمم المتّحدة أنّ ستيفان دي ميستورا وصل الاثنين إلى مدينة العيون لإجراء مشاورات "مع كلّ الأطراف المعنية"، في إشارة إلى الجانب الصحراوي والجانب المغربي، ونوهت بأن المبعوث الأممي "ينتظر بفارغ الصبر إجراء زيارات في المنطقة وعقد لقاءات مع كلّ الأطراف المعنية، قبل نشر تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي شهر أكتوبر". وأبرزت في هذا السياق أنّ المبعوث الأممي يأمل من هذه الزيارة أن "تدفع قدماً بطريقة بنّاءة العملية السياسية حول الصحراء الغربية".

وتعتبر زيارة دي ميستورا إلى الأراضي المحتلة هي الأولى من نوعها منذ تقلده المنصب قبل عامين، بعد فشله في دخول المنطقة في شهر جويلية 2022 بسبب العراقيل المغربية، كما حصل مع سابقيه ومع الأمين الأممي السابق بان كي مون.

من جانبها اعتبرت جبهة البوليساريو زيارة دي ميستورا إلى المناطق المحتلة رضوخ "دولة الاحتلال.. صاغرةً لشروط الأمم المتحدة وتمسكها بضرورة أن تتم الزيارة طبقا لنفس المعايير التي حكمت الزيارات التي قام بها المبعوثون الأمميون السابقون للإقليم"، وأبرزت بأنها لم تحصل، أي الزيارة، كهبة من أيٍّ كان وإنما هي نتيجة لكفاح وصمود الشعب الصحراوي، وبخاصة في المناطق المحتلة، وإصرار الطرف الصحراوي على أن أي زيارة للمنطقة لا تشمل المناطق الصحراوية المحتلة هي زيارة لا معنى ولا حاجة لها.

وأكدت جبهة البوليساريو أن زيارة المبعوث الشخصي للمناطق الصحراوية المحتلة لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها، وإنما يجب أن تشكل فرصة حقيقية للمبعوث الشخصي للأمين العام للاطلاع المباشر وغير المقيد على سجل القمع والحصار، وخاصة المفروض على مدينتي العيون والداخلة المحتلتين، فضلا عن النهب الممنهج والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والممارسات الهمجية وغير الإنسانية التي يندى لها الجبين، والتي يتعرض لها المدنيون الصحراويون.

وفي هذا السياق، قمعت قوات الاحتلال المغربي وقفة احتجاجية سلمية نظمتها مساء الاثنين جمعيات حقوقية صحراوية بالعيون المحتلة، للمطالبة بالحق في الاستقلال وتقرير المصير، تزامنا مع زيارة دي ميستورا.

ونقلت وسائل إعلام صحراوية عن مصادر حقوقية محلية قولها إن سلطات الاحتلال "استعملت القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين ومنعهم من حقهم في التعبير والتظاهر السلمي، للمطالبة برحيل الاحتلال المغربي وضرورة ممارسة الشعب الصحراوي حقه المشروع في الحرية وتقرير المصير والاستقلال".

وقد أدى التدخل العنيف إلى إصابة مواطنين صحراويين بجروح متفاوتة الخطورة ومطاردة المتظاهرين في مختلف شوارع وأزقة المدينة. كما قامت قوات الاحتلال بضرب وسحل النساء، والاعتداء لفظيا على المتظاهرين بـ "استعمال عبارات عنصرية تنم عن الحقد والكراهية"، حسب وكالة الأنباء الصحراوية.

ر. ش / الوكالات

الدبلوماسي الصحراوي ماء العينين لكحل لـ "الخبر"

"زيارة المبعوث الأمريكي إلى مخيمات اللاجئين نسفت الدعاية المغربية"

ص.ح.م

ماء العينين لكحل

كيف تتابعون زيارة المبعوث الشخصي للأمين الأممي إلى الصحراء الغربية ستيفان دي ميستورا إلى المناطق المحتلة من الصحراء الغربية؟

● هي زيارة جد عادية لوسيط أممي مهمته الأصلية هي محاولة التواصل مع طرفي النزاع، والاطلاع الدقيق على تفاصيل الوضع في الصحراء الغربية، مع محاولة إعادة إحياء المسار الأممي الإفريقي من أجل تمكين مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام من الدفع نحو إيجاد حل عادل ونهائي للنزاع في الصحراء الغربية وفقا للقانون الدولي، واحتراما لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.

وبالتالي، فلا يمكن اعتبار هذه الزيارة حدثا استثنائيا من هذا المنطلق، بل يمكن قراءتها عكسيا، إذ إنها الزيارة الأولى للمبعوث الأممي منذ توليه منصبه سنة 2021، حيث رفض المغرب على ما يبدو مرارا السماح له بالقيام بها دون شروط مسبقة، مثلما فعل قبل ذلك مع كريستوفر روس، وهو موقف يبين بوضوح الضعف إن لم نقل التساهل الأممي المفرط تجاه عنجهية وعراقيل الاحتلال المغربي.

إلى أي حد انعكس هذا التساهل الأممي مع العنجهية المغربية، كما قلت، على الوضع في الصحراء الغربية؟

● أعتقد أن هذا الموقف الأممي المتخاذل والمتواصل من قبل الأمم المتحدة، تجاه العراقيل المغربية، هو أحد الأسباب المباشرة لتدهور أوضاع حقوق الإنسان في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية، وسبب رئيسي وراء تمادي دولة الاحتلال في مواصلة انتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في حق المواطنين الصحراويين عموما، ومواصلة نهب الثروات الطبيعية الصحراوية دون حسيب أو رقيب، بتواطؤ من بعض الدول والشركات متعددة الجنسيات.

كما أن التماطل الأممي أحد الأسباب الرئيسية التي أرغمت جبهة البوليساريو على العودة إلى الكفاح المسلح ضد الجيش المغربي يوم 13 نوفمبر 2020 تعبيرا عن رفضها للجمود، وللتجاهل الأممي للنزاع وتداعياته على المنطقة برمتها.

ما هي توقعاتكم لمخرجات الزيارة؟

● لا أتوقع الكثير من هذه الزيارة، فهي ليست الأولى من نوعها، بل إن مختلف المسؤولين الأمميين قد زاروا المناطق المحتلة مثلما زاروا مخيمات اللاجئين، وهم على اطلاع كبير بالأوضاع هناك، لكن تقاريرهم وآراءهم لا تؤخذ عادة بعين الاعتبار، ولا يتم عكسها بأمانة في تقارير الأمين العام الأممي أو في قرارات مجلس الأمن، بسبب وجود أعضاء دائمين في هذا المجلس يحاولون ليّ عنق القانون الدولي، ودعم الاحتلال المغربي في شرعنة احتلاله عبر استغلال نفوذهم لإدراج مفاهيم، وكلمات ومصطلحات لا تمت بأية صلة لا للقانون الدولي ولا لطبيعة النزاع كقضية احتلال لاشرعي وتصفية استعمار، ولا تمت بتاتا للواقع على الأرض، الذي يؤكد كل يوم بأن الشعب الصحراوي مصر على انتزاع حقوقه، رافض للواقع الاستعماري المغربي، ورافض لأي نوع من الاتصال أو العلاقة مع دولة الاحتلال المغربية، الدكتاتورية، والعميلة لأخبث الأجندات الدولية، والتي لا يشرّف أي صحراوي الارتباط بها بأي شكل كان.

إذاً، لا أرى أن هناك نية أممية حتى الآن في الإنصات للغة العقل والقانون، بل إن هناك محاولات لتحريف مسار حل النزاع عبر اعتماد ما يسمى "الواقعية السياسية"، وهي ترجمة حرفية لمفهوم منطق القوة، وانتهاك صريح لمنطق الحق.

هذا المنطق هو الذي يقف الآن خلف تدهور الأوضاع الدولية في جميع أنحاء العالم، بسبب الظلم الذي تمارسه بعض القوى الدولية وأذنابها ضد الشعوب، والذي لن يتوقف عن المزيد من التدهور ما لم تفق الأمم المتحدة وتعالج جميع المشاكل السياسية والقانونية الدولية وفق المواثيق والقوانين الدولية بعدل ونزاهة، بما في ذلك في الصحراء الغربية المحتلة.

زيارة المبعوث الأممي تزامنت مع زيارة نائب وزير خارجية الولايات المتحدة إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين، ما أهمية هذه الزيارة وفي هذا التوقيت؟

● بالنسبة لزيارة المبعوث الأمريكي لمخيمات اللاجئين الصحراويين، ولقائه المسؤولين الصحراويين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الأمين العام لجبهة البوليساريو الأخ ابراهيم غالي، فهي زيارة تحمل العديد من الدلالات ولها جملة من القراءات.

أول استنتاج من إقدام وزارة الخارجية على إرسال مبعوث من هذا المستوى الرفيع للقاء القيادة الصحراوية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد توجيه رسالة واضحة للمغرب، ولمن يهمه الأمر، بأنها تعترف بأن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي، وتعترف بأن الجبهة هي الطرف المفصلي والأساسي الثاني في النزاع القائم منذ 1975 مع دولة الاحتلال المغربي. لذا فإن الزيارة في حد ذاتها هي نسف لكل جهود المملكة المغربية في تصوير الجبهة كطرف هامشي أو حتى غير موجود، كما تقول الدعاية المغربية، أو تصوير الجزائر كطرف ثانٍ في النزاع كما يحاول أبواق المخزن الادعاء.

الاستنتاج الثاني الهام، والذي على المغاربة هضمه جيدا الآن، هو أن الزيارة الرسمية ولقاء الأمين العام للجبهة رئيس الجمهورية الصحراوية هو نسف نهائي لدعاية المغرب بأن الولايات المتحدة تعترف بسيادته على الصحراء الغربية. فلو كان الأمر كذلك لما أقدمت وزارة الخارجية الأمريكية على مثل هذه الخطوة. الرسالة إذاً هي تأكيد للموقف الذي عبرت عنه الإدارة الأمريكية منذ أيامها الأولى بأنها لا تعتمد مقاربة الرئيس السابق ترامب بهذا الشأن، وأنها تدعم جهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل عادل ونهائي للنزاع.

هل يمكن أن نعتبر أن الولايات المتحدة تتعامل بجدية مع ملف الصحراء الغربية؟

● نعم، هذه الزيارة دليل على جدية الولايات المتحدة في الدفع نحو الحل في الصحراء الغربية. وهذا لا يعني بتاتا أن الإدارة الأمريكية تقف مع أو ضد حقوق الشعب الصحراوي، فهذا الأمر ليس ذا أهمية، المهم في الأمر هو أن هناك محاولة خروج من الوضع القائم، ومحاولة لتحريك الملف. وبطبيعة الحال يتوقف الأمر الآن علينا نحن الصحراويين، وعلى جميع مساندي ومحبي العدل والسلام في العالم، للدفع نحو فرض احترام حقوق الشعب الصحراوي، ونحو وضع حد للاحتلال المغربي في بلادنا.

وفي نهاية الأمر، يمكن القول إن أهم مخرج من الزيارة، في نظري المتواضع، هو أن الحكومة الأمريكية قد عبرت بوضوح عن وجهة نظرها للطرف الصحراوي، كما أنها تمكنت من الاستماع وبشكل مباشر لوجهة النظر الصحراوية، وهذا في حد ذاته أمر مهم جدا من أجل تمكين هذا البلد العضو الدائم في مجلس الأمن من بناء موقفه ومبادراته المستقبلية الممكنة بناء على اطلاع وعلم، وليس على دعايات المغرب وحلفائه فقط.

حاوره: رضا شنوف

تعزية

ببالغ الحزن والأسى، سارت إلى رحمة الله وعفوه، المغفور لها بإذن الله تعالى، الأم والجدة **غنام بابة زوجة قرماط**، رحمه الله، والدة كل من **أحسن** و**الطيب**.

وبهذه المناسبة الأليمة، تتقدم عائلة **ابراهيمي** وجميع الأهل والأصدقاء بالحروش بأعمق وأصدق آيات التعازي لعائلة **قرماط**، داعية المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة برحمته الواسعة، ويجعل قبرها روضة من رياض الجنة، ويسكنها الفردوس الأعلى، ويلهم ذويها جميل الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون

المعارضة تتهم ماكرون بمحاولة تضليل الرأي العام

قرابة عقدين من الجدل بين "الحجاب" و"العباءة" في مدارس فرنسا

● بدأ العام الدراسي الجديد في فرنسا، الذي انطلق رسميا قبل يومين، على وقع القرار المثير للجدل لوزير التعليم الفرنسي غابريال أتال، المتعلق بحظر ارتداء "العباءة" في المدارس، الذي يقضي بعدم تمكن تلميذ من دخول الحصص الدراسية مرتديا العباءة، ليضاف بذلك هذا الزي الطويل الفضفاض إلى "الحجاب" الذي تم حظره في المدارس منذ عام 2004، الأمر الذي أعاد النقاشات المتواصلة حول الطابع الديني لرموز ملابس معينة.

توجه يوم الاثنين الماضي نحو 12 مليون تلميذ إلى فصولهم الدراسية بفرنسا، في ظل قرار حظر ارتداء العباءة الذي أعلنته الحكومة مؤخرا بموجب احترام "العلمانية"، وكان وزير التعليم الفرنسي غابريال أتال أعلن، قبل نحو أسبوع من بدء الدراسة في حوالي 45 ألف مؤسسة، أن العباءة التي يرتديها المسلمون، سواء الفتيات والنساء أو الفتيان والرجال، سيتم حظرها مع بداية العام الدراسي الجديد، بينما صرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن الطلاب لن يدخلوا من الباب في حال قدموا إلى المدارس بثياب طويلة، مؤكدا أن السلطات ستكون "حازمة" في تطبيق القانون الجديد عند استئناف الدراسة.

وتؤكد الحكومة في فرنسا أن قرارها يعد تطبيقا صارما لقانون عام 2004 المتعلق بالمؤسسات التعليمية الذي ينظم، تطبيقاً لمبدأ العلمانية، ارتداء العلامات أو الملابس التي تدل على الانتماء الديني في المدارس العامة والكليات والمدارس الثانوية، حيث ينص على حظر ارتداء العلامات أو الملابس التي يظهر بها الطلاب ظاهريًا انتماءهم الديني في المدارس العامة والكليات والمدارس الثانوية.

وقد صدر منشور في ماي 2004 لتحديد شروط تطبيقه، ينص على أن العلامات والأزياء المحظورة هي تلك التي يؤدي ارتداؤها إلى التعرف على الفور على انتماء الشخص الديني، مثل الحجاب، أو الكبة أو الصليب في الحجم المفرط بشكل واضح، وتشير إلى أنه تم ذكر العباءات بنفس الطريقة مثل التنانير الطويلة، باعتبارها لا تشكل "زيًا دينيًا بطبيعتها"، ولكنها ثوب يمكن أن "يتخذ طابعًا دينيًا محتملاً"، ليتم تقييمه فيما يتعلق بسلوك التلميذ.

وكان قرار الحكومة الفرنسية موضع جدل كبير وتباين في الموقف حياله، وكذلك الحال بالنسبة لمعنى هذه الملابس التقليدية، فقد اعتبر المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية أن العباءة ليست بأي حال من الأحوال لباساً دينياً للمسلمين، واعتبر نائب رئيس المجلس عبد الله زكري، في تصريحات إعلامية تعقيباً على إعلان وزير التعليم غابريال أتال حظر العباءة في المدارس، أنه كان بإمكان الوزير أن يناقش ويطلب رأي الزعماء الدينيين، مشدداً في الوقت نفسه على أن العباءة ليست لباساً دينياً، بل هي شكل من أشكال الموضة، ومستغربا من تصدر موضوع العباءة لأولويات الحكومة فيما يتعلق بالمدارس، في الوقت الذي تشعر فيه فرق التدريس بالقلق من نقص الإمكانيات، ومن نقص المعلمين، ومن مشاكل عديدة في المدارس. من جانبها، اعتبرت النقابة الرئيسية في التعليم الثانوي أن "كل هذا التركيز على العباءة هو أمر غير متكافئ"، حيث اعتبرت الأمينة العامة للنقابة صوفي فينيتياي أن "العباءة ليست المشكلة الرئيسية لبداية العام الدراسي الجديد، والتي تتمثل في الأعداد في الصفوف، ونقص المعلمين".

وبينما رحبت منظمات نقابية أخرى بقرار غابريال أتال، اتهم بعض أحزاب اليسار حكومة الرئيس الوسطي ماكرون بمحاولة حظر العباءة للتنافس مع حزب التجمع الوطني اليميني بزعامة مارين لوبان، والتحول أكثر نحو اليمين، واعتبرت الأمينة العامة لنقابة الاتحاد العمالي العام صوفي بينيه أن "بدء العام الدراسي بهذا الإعلان أمر خطير جدا"، وقالت في تصريحات نقلتها وسائل الإعلام إن هذا "يحجب القضايا الحقيقية"، كما ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بالمنتقدين الذين يقولون إن الملابس الفضفاضة التي تغطي الجسم لا تشكل تفاخرا بالدين ولا ينبغي حظرها في الفصول الدراسية.

من جانبه، انتقد السياسي اليساري الفرنسي البارز جان لوك ميلانشون القرار بشدة، ودعا المسؤولين إلى تجنب إثارة النزاعات ذات الطابع الديني، علما أن طيفا واسعا من الفرنسيين أعربوا عن استنكارهم قرار حظر العباءة، وعلى رأسهم المعارضة اليسارية داخل البرلمان وخارجه، حيث قال مانويل بومبار، منسق حزب فرنسا الأبية الذي يتزعمه ميلانشون، إنه سيقترح على المجموعة البرلمانية للحزب رفض هذا القرار الذي وصفه بالخطير والقاسي، وطرحه للمراجعة أمام مجلس الدولة بغرض إثبات أنه قرار مخالف للدستور.

ب. شافية / الوكالات